التهجير القسري | ورقة موقف

أيار/مايو 2023

1. المقدمة

منذ قيامها، اتبعت إسرائيل، وبشكل مستمر، ممارسات التهجير القسري، كجزء من نمطها المتعمد وطويل الأمد للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية لاستخدامها ولتحويل ملكيتها إلى الإسرائيليين اليهود. تاريخيًا، حددت دولة إسرائيل هدفًا واضحًا تمثّل في توسيع الاستحواذ اليهودي على الأراضي وتطويرها لغاية "تهويد البلاد"، وقامت بشكل حثيث على إعطاء الأولوية لهذه الغاية من خلال عدد من القوانين والسياسات. في العام 2018، كرست هذا الهدف في قانون أساس: إسرائيل- الدولة القوميّة للشعب اليهوديّ (قانون القومية)، والذي يحظى بقوة دستورية، وينص صراحة على أن توسيع المستوطنات اليهودية يمثل أولوية وطنية: "تنظر الدولة إلى تطوير الاستيطان اليهودي على أنه قيمة وطنية وستعمل على تشجيع وتعزيز إقامتها وترسيخها ".

عانى البدو في النقب ولا يزالوا يعانون بشدة من سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاههم. قبل الطرد الجماعي في العام 1948 والاستيلاء على أراضيهم من قبل دولة إسرائيل، كان يعيش حوالي 90 ألفًا من البدو في النقب، وهم في الأساس تجمعات سكانية شبه بدوية تعمل في رعي المواشي والزراعة. في أعقاب النكبة، بقي منهم فقط حوالي 11 ألف بدوي في النقب، والذين بدورهم تمّ تهجيرهم قسراً من قبل الدولة إلى جزء صغير من أراضيهم السابقة، إلى ما يطلق عليه بمنطقة "السياج"، والتي شكّلت منطقة عسكرية مغلقة، تعادل مساحتها 8٪ فقط من النقب.

على الرغم من حقيقة أن التجمعات السكانية البدوية تعيش في النقب على هذه الأراضي منذ عقود، وفي بعض الحالات على مدى قرون من الزمن، تواصِل الدولة الإصرار على اعتبار البدو "متسللين" في هذه الأرض وترفض الاعتراف بملكيتهم الشرعية.

منذ السبعينيات وحتى التسعينيات من القرن الماضي، أنشأت السلطات الإسرائيلية سبع بلدات بدوية وذلك إمعانا في تركيز ومَوضَعة البدو والسيطرة عليهم وتقييد وصولهم إلى الأراضي والموارد الأخرى وفرض نمط حياة التمدّن القسري المشوّه عليهم. حالياً يعيش ما يقرب من 195 ألفاً في "البلدات" التي خططتها الحكومة، وهي تعاني من شِحٍّ في الميزانيات وتفتقر إلى الخدمات الأساسية المطلوبة وإلى البنية التحتية. تم تصنيف هذه البلدات بصفتها الأكثر فقرا ضمن التدريج الاجتماعي والاقتصادي لدائرة الإحصاء المركزية. قبل عقدين من الزمن، اعترفت إسرائيل بإحدى عشرة قرية أخرى، لكنها أيضًا ما زالت تفتقر إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية.

حاليا، لا يزال ما يقارب الـ 90 ألف بدوي في النقب يعيشون في 34 قرية والتي لا تزال "غير معترف بها" من قبل إسرائيل. تفتقر هذه القرى إلى منالية الخدمات الأساسية والبنية التحتية الحيوية مثل المياه والكهرباء والتعليم والصحة، ويواجه سكانها تهديدًا مستمرًا بهدم المنازل والتهجير القسري.

اتخذت سياسات التهجير الإسرائيلي عدة أشكال ومنها: التهجير القسري لآلاف البدو الذين يعيشون في القرى "غير المعترف بها" من قبل الدولة؛ تقليص حيّز معيشة البدو من خلال " التمدّن" القسري؛ إقامة بلدات وقرى استيطانية جديدة و"مزارع خاصّة" حصريّة لليهود؛ وتطبيق ما يسمى بـ "مخططات التطوير" على المناطق التي يسكنها البدو. النتيجة النهائية لهذه السياسة هي أن المساحة الإجمالية لجميع البلدات والقرى البدوية التي تم الاعتراف بها إلى هذا الحين في النقب تشكل 1٪ فقط من إجمالي مساحة قضاء بئر السبع، على الرغم من أن المواطنين البدو يشكلون 37% من سكان هذه المنطقة، (حوالي

296000)[1]. استنادا إلى معطيات العام 2021 ومن حينه، هناك 130 بلدة وقرية في منطقة بئر السبع التي تم تعريفها على أنها يهودية، مقارنة بـ 18 بلدة بدوية معترف بها فقط.[2]

كما خلقت السلطات الإسرائيلية الظروف القسرية المحيطة والتي تهدف إلى الاقتلاع والتهجير، وذلك من خلال تقاعسها الدائم والمتعمد في المصادقة على تصاريح البناء، وفي عدم توفير الخدمات والبنية التحتية في البلدات والتجمعات البدوية في النقب. وبالتالي، فإن التهجير القسري ليس بالضرورة تدميرًا فعليًا للمنازل أو إخلاء الأشخاص من منازلهم من قبل السلطات، بل هو خلق ظروف لا تترك للسكان خيارًا سوى المغادرة.[3]

أوضحت الحكومة الحالية، منذ تشكيلها في أواخر كانون أول/ ديسمبر 2022، أنها عازمة على المضي في التصعيد في السياسات طويلة الأمد القائمة على التهجير القسري والاستيلاء على الأراضي بهدف توسيع نطاق سياسات التهويد في المناطق المأهولة بالبدو. تقوم هذه الحكومة بالاستناد إلى سياسات التهويد المتعاقبة والممأسسة منذ عقود، والتي تم تعزيزها من خلال ابتكار أدوات التهجير متعددة الأشكال. طرحت الحكومة الحالية في خطوطها العريضة وتوجهاتها الأساسية أنها ستعمل على "تعزيز وتطوير الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل- في الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة".[4] يشكل هذا الإعلان مؤشرا إلى نظام الفصل العنصري في تخصيص الأراضي والتوسع والذي يستند إلى سنوات من السياسات طويلة الأمد.

حتى الآن، أدخلت الحكومة العديد من الأساليب المستحدثة لتطبيق أجندتها التهويدية، بما في ذلك مركزة سلطة "وزير تطوير النقب والجليل والمناعة الوطنية" وتوسيع صلاحياته، ولا سيما قدرته على تعيين أعضاء "مجلس أراضي إسرائيل" و"المجلس القطري للتخطيط والبناء" ولجان التخطيط المناطقية. تم وضع هذه القوة في أيدي أقصى اليمين العنصري- حزب "عوتسما يهوديت" بزعامة إيتمار بن غفير. كما وأكدت الحكومة أنها ترى أولوية في "الحفاظ على أراضي الدولة"، بما في ذلك من خلال توفير المزارع الخاصة للأفراد اليهود الإسرائيليين، وهي ممارسة تمييزية تُستخدم تاريخيًا للاستيلاء على أراضي البدو وإعادة توزيعها لمصلحة اليهود فقط.

كما تُلزم الاتفاقاتُ الائتلافية الحكومةَ بتعزيز "التطوير الزراعي" كغطاء لمواصلة التنمية اليهودية الإسرائيلية والاستيطان من أجل "الحفاظ على أرض الوطن"[5]، وهي ممارسة استخدمتها إسرائيل تاريخيًا لتهويد معظم المناطق الفلسطينية.[6] كما تنص على أنه سيتم إنشاء 14 بلدة جديدة في النقب، 11 منها على الأقل لليهود.

2. الأساليب التي تستخدمها إسرائيل لتعميق تهويد النقب وتهجير البدو

كما أسلفنا، غالبًا ما يتم التهجير القسري في النقب من خلال تنفيذ مشاريع "تطوير وبنية تحتية" متنوّعة، مثل التشجير والسكك الحديدية للقطارات والطرق السريعة والمنشآت والمناطق العسكرية. والجدير بالذكر أن مثل هذه المبادرات تتركز بشكل أساسي في منطقة السياج، حيث تقطن التجمعات البدوية حتى بعد نقل الحكومة الإسرائيلية القسري لهم في الخمسينيات والستينيات.

من الجدير التنويه إلى أن الافتراض الأساسي للحكومة الإسرائيلية عند المضي في مخططات التطوير في النقب هو أن المواطنين البدو يشكلون عقبة أمام التطوير وليسوا مرشحين للاستفادة منه. يشير هذا الافتراض، إلى أنه يجب تهجير هذه المجتمعات لصالح آخرين. بناءً عليه، وعند التخطيط لما يسمى بمشروعات "التطوير والبنية التحتية"، لا توجد حلول حقيقية تحافظ على التجمعات السكانية البدوية ومتطلبات تنميتها وتوفير الخدمات لها. بل في الواقع، تم رفض السلطات الإسرائيلية قطعياً لمعظم البدائل التي تقدّم بها سكان النقب.

---

[1] دائرة الإحصاء المركزية، "التقرير الإحصائي السنوي 2021"، الجدول 2.19. هذه النسبة تقريبية، حيث أن دائرة الإحصاء المركزية تنشر بيانات سكانية حول العرب، وليس البدو تحديدًا. بالرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من الأفراد الذين صنفتهم إسرائيل على أنهم عرب في منطقة بئر السبع هم مواطنون بدو.

[2] دائرة الإحصاء المركزية، "التقرير الإحصائي السنوي 2021"، الجدول 2.16.

[3] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول أوضاع حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة، بما فيه القدس الشرقية، A/HRC/34/39 ، 16 آذار/ مارس 2017، الفقرتان 22، 27

[4] المبادئ التوجيهية للحكومة الإسرائيلية ال 37 (باللغة العبرية):
https://www.adalah.org/uploads/uploads/Guiding_principles_government.pdf

[5] أنظر/ي الاتفاق الائتلافي بين الليكود وكتلة شاس (الباب 78)؛ الاتفاق الائتلافي بين الصهيونية الدينية والليكود (الباب 148)

[6] بروفيسور أورن يفتاحئيل، *غير لائق وغير عادل: مخطط المزارع الخاصة في النقب*، نشرة عدالة، العدد 24، نيسان/أبريل 2006:
https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/newsletter/eng/apr06/ar1.pdf

يُجمِل الباب التالي عددا من الأمثلة حول التجمعات البدوية في النقب والتي تواجه خطر التهجير القسري الناتج عن المخططات التي تسعى إسرائيل لتحقيقها لصالح اليهود وتهجير البدو، والإيغال في حصرهم في معازل، والاستيلاء على أراضيهم، وفرض نمط الإسكان "الحضري" عليهم.

منجم الفوسفات

في العام 2018، صادقت الحكومة الإسرائيلية على "المخطط القطري للتعدين واستغلال المحاجر"، لتتيح المجال لحفر وإنشاء مناجم الفوسفات بمساحة تبلغ 26354 دونمًا (6512 فدانًا) في منطقة "سدي برير" و"جنوب زوهار". يتطلب الإنشاء المخطط لمنجم سدي برير - المتاخم مباشرة لقرية الفرعة البدوية (المعترف بها من قبل السلطات الإسرائيلية)، هدم العديد من المنازل في القرية، وكذلك هدم مدرسة إقليمية تخدم طلاب العديد من القرى مسلوبة الاعتراف في المنطقة، كما وسيشكل خطراً صحياً جسيماً على السكان الذين يعيشون بالقرب من المنجم عند تشغيله.

في كانون الثاني (يناير) 2019، قدم مركز عدالة، مع 168 من سكان الفرعة والمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها، وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، وجمعية بمكوم، وأطباء لحقوق الإنسان، التماسًا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية ضد المخطط. حاجج الملتمسون بأن موافقة المجلس القطري للتخطيط والبناء على المخطط تمّت دون النظر في التأثير البيئي والصحي على التجمعات السكانية البدوية المتضررة.

في تشرين الأول/أكتوبر 2021، أصدرت المحكمة قرارًا يقضي بإجراء مسح جديد للأثر البيئي، وذلك قبل إحراز أي تقدم إضافي نحو بناء منجم للفوسفات. ووفقًا للمحكمة، يجب أن يأخذ المسح في الاعتبار المخاطر الصحية المحتملة التي قد يشكلها المنجم على سكان الفرعة، ويجب النظر في خيار عدم المضي قدمًا في المخطط، وبناءً على هذا الحكم، قررت "سلطة تطوير البدو" بدورها، تجميد مخطط تطوير قرية الفرعة بذريعة التخوّفات من أن المنجم سيجعله غير قابل للتنفيذ.

رمات بيكاع - المنطقة الصناعية العسكرية

في كانون الثاني/يناير 2019، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن مخطط لنقل منطقة صناعية عسكرية من إحدى مناطق التجمعات السكنية اليهودية وسط إسرائيل إلى النقب. وفقاً للمخطط، فمن المقرر أن تغطي المنشأة المقترحة مناطق تعادل مساحتي حيفا وتل أبيب مجتمعتين، وستؤدي إلى تهجير الآلاف من السكان البدو قسراً.[7] كما ستضع الخطة تقييدات صارمة أمام تطوير العديد من القرى البدوية وستؤدي إلى هدم ما يقرب من 1213 مبنى، بما في ذلك المنازل. وفقًا للخطة، سيتم استخدام 44٪ من المساحة لإجراء تجارب على "المتفجرات والمركبات والمواد الكيميائية ..." كما ستؤدي الى تعرض آلاف السكان البدو لمخاطر صحية جسيمة.[8]

سيكون لمخطط المنطقة الصناعية العسكرية في رمات بيكاع تداعيات على عدة قرى بدوية، بما في ذلك أبو قرينات، وأم متنان، ووادي المشاش، ووادي النعم، وصواوين وأبو تلول. في العام 2018 اعترضت العديد من المنظمات، بما في ذلك عدالة، بمكوم، والمجلس الاقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب، على الخطة، إلا أنّ لجنة التخطيط والبناء في المنطقة الجنوبية رفضت الاعتراضات.[9]

لا تتوقف إسرائيل عند استخدام البنية التحتية ومخططات "التطوير" لتهجير التجمعات السكانية البدوية قسرًا، بل تستولي أيضًا بشكل مباشر على أراضي البدو المتوارثة أباً عن جدّ، بهدف اقتلاع قراهم وتجمعاتهم وإنشاء بلدات يهودية مكانها. تشكّل حالة راس جرابة أحد الأمثلة الفظيعة لهذه السياسات الاقتلاعية.

راس جرابة

---

[7] تم بالفعل تخصيص هذه المنطقة لأغراض عسكرية وهناك مصنع واحد فيها ولكن من خلال هذه الخطة، ستصبح المنطقة العسكرية أكثر نشاطا.
[8] منطقة رمات بيكاع الصناعية المتميّزة، الخارطة الهيكلية المحلية 621-0479709. انظر/ي البيان الصحفي لعدالة، يونيو 2020، Israel's plan to force Bedouin from their homes to clear way for military testing zone delayed due to Adalah, Bimkom legal action
[9] مصدر سابق

راس جرابة هي قرية عربية فلسطينية بدوية غير معترف بها إسرائيلياً، يقطنها نحو 500 نسمة، وتقع في جنوب النقب. في العام 2019، رفعت دائرة أراضي إسرائيل 10 دعاوى إخلاء ضد 127 من سكان راس جرابة وعائلاتهم، والذين يمثلهم مركز عدالة في معركة قانونية ضد تهجيرهم، وذلك أمام المحكمة المركزية في بئر السبع. تخطط الحكومة لتهجير سكان راس جرابة لإفساح المجال أمام بناء حي جديد في مدينة ديمونا اليهودية.

تُعد خطة الحكومة لإخلاء راس جرابة من سكانها ونقلهم قسراً إلى بلدة قصر السر التي خططتها الحكومة لتجميعهم فيها، مثالاً على الفصل المكاني والعرقي البنيوي المُمأسس، إذ رفضت سلطات التخطيط المسؤولة حتى النظر في إمكانية ضم سكان راس جرابة إلى الحي الجديد المخطط له لتوسيع مدينة ديمونا.

---

3. الإطار القانوني

نظرًا لأن المبادئ والأهداف والعواقب الأساسية للنزوح القسري تلحق أضرارا جسيمة وخطيرة وتؤدي إلى إبعاد السكان الأصليين عن أراضيهم، فهي تعتبر منذ أمد طويل غير قانونية ومحظورة بموجب القانون الدولي وتُعتبر "انتهاكًا سافراً لحقوق الإنسان"، على سبيل المثال من قبل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.[10]

يرتكز هذا الحظر على الحق الانساني في السكن اللائق بموجب القانون الدولي، الذي يستند إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 17.1، والتي تؤكد حق جميع الأشخاص في عدم التعرض للإخلاء القسري دون الحماية الكافية. على الرغم من أن إسرائيل وقعت على هذه المعاهدة الدولية وصادقت عليها، إلا أنها استمرت في تجاهل مبادئها المركزية بشكل صارخ. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يزداد وضع النازحين سوءًا إذ يتلازم مع التهجير مجموعة متنوعة من العوامل الخارجية التي تحصل نتيجة لهذا التشريد أو مقترنة به: معدلات البطالة المرتفعة للغاية، والفقر المدقع، وعقود من الصدمات المتزامنة والتي تنتقل من جيل الى جيل، والتي لها إسقاطاتها بشكل خاص على النساء والأطفال وكبار السن وبمستويات عالية وبشكل مقلق. وبالتالي، من المتوقع أن تؤدي هذه الانتهاكات غالبًا إلى انتهاك الحقوق الأخرى المحمية دوليًا، مثل "الحق في الحياة، والحق في الأمن الشخصي، والحق في منع انتهاك الخصوصية والأسرة والمنزل والحق في التمتع الآمن بالممتلكات ".[11]

كما يحمي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في الحماية من الإخلاء القسري: حيث يطالب الدول باستخدام "جميع الوسائل المناسبة" لحماية الحق في "المأكل والملبس والمسكن المناسبين".[12] كما وأوصت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ملاحظاتها الختامية في العام 2019، بأن على إسرائيل، من بين أمور أخرى، أن "تتوقف فورًا عن إخلاء البدو الذين يعيشون في القرى غير المعترف بها من منازلهم ومن أراضي أجدادهم والاعتراف بقراهم ... تحسين الظروف المعيشية والبنية التحتية في جميع التجمعات السكنية البدوية في منطقة النقب."[13]

كما شدد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat) على وجه التحديد على أن الحق في السكن الملائم، بحكم تعريفه، يشمل الحق في التحرر من "عمليات الإخلاء القسري والتدمير والهدم التعسفيين لمنزل المرء"[14]. يشمل هذا الحق بشكل خاص "أمن الحيازة" الذي يتطلب بدوره ضمان "الحماية القانونية للسكان ضد عمليات الإخلاء القسري والمضايقات والتهديدات الأخرى".[15] من الواضح أن البدو الذين يعيشون في قرى غير معترف بها، على وجه الخصوص، يعانون الحرمان من إعمال هذا الحق، لأن إسرائيل لا تعترف بحقوقهم على أراضيهم، بل وتعتبرهم متسللين، مما يعني أنهم يواجهون تهديدًا مستمرًا بالإخلاء والطرد.

أكد العديد من المقررين الخاصين للأمم المتحدة أنه بالنسبة للبدو في جميع أنحاء النقب- وكذلك في العديد من المناطق الأخرى في جميع أنحاء فلسطين التاريخية- فإنّ التهديد المستمر بالتهجير القسري الذي يواجهونه من خلال الوضع السكني المتواصل من عدم الاستقرار، يصل إلى مستوى انتهاك القانون. في العام 2012 صرح مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني

---

[10] لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 7

[11] مصدر سابق

[12] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 2.1، المادة 11.1، https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights

[13] www.un.org/unispal/document/committee-on-economic-social-and-cultural-rights-concluding-observations-on-the-fourth-periodic-report-of-israel-advance-edited-version/.

[14] https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/FS21_rev_1_Housing_en.pdf

[15] مصدر سابق

بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز والصادر ، بأن "البدو في النقب ... هم الذروة الجديدة في تجريد السكان التقليديين من ممتلكاتهم، وفي تطبيق استراتيجية التهويد والسيطرة على الأرض".[16]

في تقريرها التأسيسي ذكرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالمناطق الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، التي تم اعتمادها بعد القمع الإسرائيلي العنيف لانتفاضة أيّار/مايو 2021، أن "تجمعات السكان البدو ورعاة المواشي، يتعرضون بشكل خاص لخطر الهدم والإخلاء القسري والتهجير بالقوة. لقد استخدمت السلطات الإسرائيلية الإكراه السافر والعلني لإجبارهم على مغادرة منازلهم وإفساح المجال للاستخدام الإسرائيلي للأرض".[17] من الواضح أن هذه الممارسات ذات شقين: أولاً، إبعاد البدو عن أراضيهم؛ وثانيًا، استخدام تلك الأرض لإفساح المجال للسكان اليهود و/ أو توفير الخدمات التي يستفيد منها اليهود الإسرائيليون حصريًا.

على الرغم من هذه الحماية بموجب القانون الدولي، يتضح أن المحاكم الإسرائيلية ظلت غير مكترثة. فهي ترفض باستمرار دعاوى البدو للبقاء في أراضيهم. وبما أن العديد من المجتمعات البدوية تتلقى إخطارات بالإخلاء وتسعى للحصول على الإنصاف من المحاكم من أجل البقاء على أراضيها، فإنها تُرفض مرارا وتكرارا، وتُترك دونما أية وسيلة للإنصاف القانوني.

لا يزال هذا النمط القضائي سارياً حتى في الحالات التي اعترفت فيها المحكمة العليا بأن البدو ليسوا "متسللين" على أراضيهم، لكنها مع ذلك وجدت أنّ تهجيرهم يدخل في نطاق اعتبارات الدولة. أحد أهم الأمثلة التي تشير إلى ذلك، هو قرية أم الحيران، التي بات السكان الفلسطينيين البدو يقيمون فيها بموجب أمر تهجير عسكري من العام 1956. بعد العيش في القرية لما يقرب من خمسة عقود، في عام 2003، تلقى جميع السكان أوامر هدم من قبل الدولة لغاية بناء مدينة حيران اليهودية الجديدة. بعد تدخل المحاكم الإسرائيلية الذي بلغ ذروته في النهاية في المحكمة العليا، قضت المحكمة العليا في عام 2015 بأن الدولة يمكنها تنفيذ خطة الهدم والإخلاء من أجل بناء بلدة ذات "غالبية يهودية".

هذا الإخفاق من قبل المحاكم في الحفاظ على حقوق البدو في التحرر من التهجير ليس حكرًا على سكان أم الحيران، بل هكذا انتهت بشكل شبيه جميع الدعاوى التي رفعها سكان قريتي عتير والعراقيب: حيث أيدت المحكمة العليا مجمل ادعاءات الدولة بأن البدو يقيمون في قراهم في النقب وفقًا لتقدير واعتبارات الدولة ويمكن تهجيرهم بنجاعة في أي وقت. تُظهر إجراءات المحكمة باستمرار أن القضاء لا يخفق فقط في إيقاف ممارسات الدولة العنصرية والتمييزية، بل تشكّل المحاكم فعلياً لاعباً رئيسياً في جهود الدولة لتهجير البدو من أراضيهم وفتح الطريق للمستوطنات اليهودية والامتيازات اليهودية.

4. الخلاصة

أدت سياسات التهجير والعزل التي تتبعها إسرائيل منذ فترة طويلة إلى إسقاطات بعيدة المدى على المواطنين البدو في النقب. نتج عن هذه السياسات الاستيلاء على الأراضي على نطاق واسع، مع تخصيص المزيد والمزيد من الأراضي للاستخدام الحصري للسكان اليهود، مما أدى إلى الفصل العنصري في السكن والبلدات والقرى. كما أدت هذه السياسات إلى تقليص الحيّز المعيشي والتنموي المخصص للقرى والتجمعات البدوية، وإلى ترسيخ نظام التخطيط العنصري والقائم على العزل بشكل منهجي، وكان لهذه السياسات تداعيات هائلة تجلت في القضاء على الاقتصاد البدوي التقليدي للزراعة ورعي الماشية. كما يرمي قانون القومية، على وجه الخصوص، إلى توفير الإطار الدستوري الإضافي للدولة لمواصلة ترسيخ سياسات التهويد، بما فيه في النقب.

إنّ الثمن الباهظ الناتج عن النزوح القسري للسكان المستهدفين لا حصر له ويؤثر سلبًا على العائلات والتجمعات لأجيال عديدة. تتفاقم أزمة منالية الأرض والسكن اللائق بسبب الصعوبات الاقتصادية، والنقص في البنية التحتية الأساسية، مثل المواصلات وحرية الحركة، والخدمات الطبية والمؤسسات التعليمية ومنالية خطوط المياه، كما هو الحال بالنسبة لبدو النقب، مما يؤدي إلى خلق البيئة القسرية التي تؤدي إلى النزوح. حين لا يتم تلبية هذه الاحتياجات الأساسية، تنشأ أيضًا مجموعة كبيرة من الآثار الملازمة، مثل الصدمات النفسية والأضرار الجسدية، والعنف التعسفي، والاعتقالات والسجن للذين يواجهون عمليات الإخلاء والهدم، والفصل العنصري، وفقدان المعالم الثقافية، والاستيلاء على الأراضي والممتلكات الشخصية، وتعميق عزل المجتمع.[18]

---

[16] مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز، في هذا السياق هي راكيل رولنيك Ms. Raquel Rolnik، شباط/فبراير 2021 https://www.ohchr.org/en/statements/2012/02/special-rapporteur-adequate-housing-component-right-adequate-standard-living-and.

[17] https://daccess-ods.un.org/tmp/6815690.9942627.html

[18] جدول المعطيات رقم 25: عمليات الإخلاء القسري وحقوق الإنسان، إعلان فيينا وبرنامج العمل (الجزء 1، الفقرة 30)، اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا، 23 حزيران/يونيو 1993 الفصل الثالث، الجزء الاول (A/CONF.157/24).

على مر السنين، شهدت هذه السياسات والممارسات تصعيدا متواصلا، مما زاد من تهميش البدو وتجمعاتهم السكنية، وإلحاق الضرر بهم، في انتهاك صارخ لحقوقهم. إن استمرار مثل هذه السياسات يعد انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان، ومن الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي الخطوات والإجراءات لمحاسبة إسرائيل على هذه المظالم وحماية حقوق المواطنين البدو في النقب.